روح الدين يقترح منع إجبار الأفراد على تلقي اللقاحات أو الأدوية وتعويض المتضررين

رياض عواد

أوضح النائب د. حمد روح الدين بأنه قدم اقتراحاً بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 8 لسنة 1969 بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية.

ويقضي الاقتراح بمنع إجبار الأفراد على تلقي أي لقاحات أو أدوية لم تستوف الإجراءات الكافية التي تثبت سلامتها وخلوها من الآثار الجانبية، وتتحمل وزارة الصحة علاج الشخص المتضرر من الآثار الجانبية للقاحات أو الأدوية وتعويضه عما لحقه من أضرار.

ونص الاقتراح على ما يلي:

«المادة الأولى» تضاف فقرة جديدة لنص المادة (12) ومادة جديدة برقم (16 مكرراً) إلى القانون رقم (8) لسنة 1969 المشار إليه نصهما الآتيان:

المادة (12) فقرة جديدة:

«وبجميع الأحوال لا يجوز لوزير الصحة إصدار قرار بالتطعيم الإجباري بلقاحات أو أدوية تجريبية أو لم تستوف الدراسات الكاملة لإثبات سلامتها وآثارها الجانبية وأضرارها القريبة أو البعيدة».

المادة «16 مكرراً»:

«في حال إصابة أي شخص بأضرار جانبية نتيجة الدواء أو اللقاح الذي فُرض بالإجبار أو عن طريق التشجيع عليه تلتزم السلطات الصحية بتكاليف العلاج والتعويض إن كان له مقتضى».

«ويحق للأفراد التقدم لوزير الصحة أو من يفوضه بذلك بطلب الاستثناء من أخذ اللقاحات أو الأدوية ويحق للوزير أو من يمثله استثناءهم إذا وجدت أسباب صحية أو قانونية».

«المادة الثانية»

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء –كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون كما يلي:

نص الدستور الكويتي في المادتين (11 و 15) على اعتناء الدولة بالصحة العامة والوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة حرصاً على المواطنين وتقديم المعونة والرعاية الصحية متى ما لزم ذلك، وقد صدر القانون (8) لسنة 1969 بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية وتعديلاته اللاحقة لتمثل مواده النظم الواجب اتباعها حرصاً على صحة المواطن، ولما كان القانون قد وضع حماية للمواطن والمجتمع من الأمراض، فإنه حدد في مواده الإجراءات التي يجب أن تكفل الحفاظ على الفرد وسلامة المجتمع، وعليه فقد خول وزير الصحة العامة بتحديد هذه الإجراءات وتحديد الأمراض والأدوية واللقاحات التي تقوم بما لا يدع مجالا للشك بالعلاج و الوقاية من دون أدنى ضرر على المتلقي.

ولما كان من المعلوم أن الثقة في هذه السلطات الصحية وإعطائها هذه الحقوق الاستثنائية المتحكمة بأرواح الناس قائمة على تحريها أقصى درجات الحرص في تبنيها الإجراءات واستيرادها اللقاحات والأدوية الفعالة.

د. حمد روح الدين

فقد تمت إضافة فقرة إلى المادة رقم (12) وهي تمنع على وزير الصحة إجبار الأفراد على تلقي أي لقاحات أو أدوية لم تستوف الإجراءات الكافية التي تثبت سلامتها وخلوها من الآثار الجانبية.

ولأن حياة الإنسان أعز ما يملك ولا يجوز التلاعب بها والإضرار بصحتها، ولأن الدول تقام أساساً على حماية أفرادها وعدم الاستهانة بالروح المبعوثة من الله في أجسادها، واستذكارا للتاريخ البشري القريب والتي كشفتها محاكمات نوريمبرغ من تجارب لأدوية ولقاحات بالإجبار على بعض السكان من قبل بعض الحكومات والتي أدت إلى مقتل وتضرر الآلاف من البشر، واستنادا للمبادئ التي أرستها هذه المحاكمات واعتمدت عليها دول العالم المتحضرة لضمان عدم تكرار هذه المآسي، وحتى لا يفتح أي مجال مستقبلاً لممارسات مماثلة، وحتى لا يكون الإنسان حقلا للتجارب لشركات الأدوية والمنظمات الصحية حفظاً لكرامته وصوناً لصحته، لذا فقد أضيفت فقرة جديدة للقانون رقم (12) من القانون المشار إليه تمنع وزير الصحة من إجبار الأفراد على تلقي أي لقاحات أو أدوية لم تستوف الإجراءات الكافية التي تثبت سلامتها وخلوها من الآثار الجانبية.

كما أضيفت المادة (16 مكرراً) لتحمل السلطات الصحية في الدولة توابع أي أضرار تنتج عن تحفيزها على اتخاذ إجراء أو لقاح أو دواء، وذلك بعلاج الشخص المتضرر من الآثار الجانبية من دون الإخلال بحق المتضرر بالتعويض عما لحقه من أضرار.

وأضيفت فقرة على المادة نفسها بحق الشخص بطلب الاستثناء في حال وجود أسباب صحية أو قانونية تمنعه من أخذ الدواء أو اللقاح، مع وجوب إثبات أسبابه للسلطات الصحية كما هو معمول في كثير من الدول

الصالح: الميزانية العامة قضية مفصلية ومرتبطة بمصلحة المواطن

دعا النائب خليل الصالح زملاءه النواب إلى التعاون وإقرار الميزانية العامة للدولة في جلسة الثلاثاء باعتبارها قضية مفصلية مرتبطة بمصلحة الشعب والوطن.

وقال الصالح في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة «نحن أمام مرحلة مفصلية ومن الضروري أن نقف وقفة واحدة من أجل مصلحة الوطن والمواطن لأنهم هم الأساس» .

وبين الصالح أنه أحد الموقعين على طلب عقد جلسة خاصة، مشيراً إلى أن الجلسة العادية كانت سترفع بسبب جلوس الزملاء النواب في الصفوف الأولى، وبالتالي كان البديل هو عقد جلسة خاصة لإقرار الميزانية.

وأكد الصالح أنه ضد سحب أي أموال من صندوق احتياطي الأجيال القادمة، مشيراً إلى أنه

خليل الصالح

أحد عمودي الاقتصاد مع النفط، وهما اللذان يحافظان على قوة الدينار.

وبين أن سحب أي مبلغ من الصندوق يضعف قوة الدينار، فضلاً عن أن الصندوق يعطي أرباحاً تبلغ 7% سنويًا ، لذلك يجب المحافظة عليه.

وطالب الصالح الحكومة بالعمل على إيجاد مصادر أخرى للدعم لتوفير مبلغ الـ 20 ملياراً التي تريدها، لافتاً إلى أنه من بين هذه المصادر اتجاهها للسندات الحكومية والصكوك على النمط الإسلامي.

وأشار إلى أن المجلس بصدد الانتهاء من القانون الخاص بذلك وهذا أمر مهم جدا بعد إقرار الميزانية .

وتمنى الصالح من الحكومة التركيز على المواطن الكويتي واحتياجاته من توفير السكن ومحاربة الغلاء الذي استنزف كل مدخراتهم، وتقييم الوضع المالي والرواتب.

وأضاف أنه سبق أن تقدم باقتراح لاستبدال الإجازات وصرف مقابلها نقدا ، مشيراً إلى أن المواطن لم يعد يستطيع الاقتراض من البنوك

المطر لوزير التعليم العالي : ما أسباب تراجع أداء معهد الأبحاث؟

طالب رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد النائب د. حمد المطر وزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس بالتصدي للتجاوزات الإدارية والمالية في معهد الكويت للأبحاث العلمية والتي سجلت من قبل جهاز المراقبين الماليين والوقوف على أسباب تراجع أداء المعهد.

وقال المطر في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه حضر جزءًا كبيراً من اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي أمس لمناقشة ميزانية معهد الأبحاث بوجود القيادات والقائمين على المعهد.

ولفت إلى أنه سبق أن تحدث عن أكبر مخالفات سجلها جهاز المراقبين الماليين لأي جهة حكومية مستقلة أو ملحقة تخص معهد الأبحاث ما يدل على وجود مشاكل به.

وبين أن الإدارة الحالية بمعهد الأبحاث هي إدارة مؤقتة لدرجة أن مجلس الأمناء لم يعقد منذ أكثر من 5 سنوات وأن مستوى المعهد تراجع على الرغم من أن هناك علماء وقياديين قادرين على النهوض بهذا المعهد، معرباً عن أسفه أن الأمور أوكلت لغير المختصين فيه.

وأشار إلى أن ديوان المحاسبة أعد تقريراً خطيراً عن معهد الأبحاث، متسائلاً هل

حمد المطر

يعقل إعداد المعهد لمشروع مياه كاظمة وهي استخراج مياه نقية من الشواطئ البحرية من دون دراسة جدوى اقتصادية وفي الوقت نفسه يقدم دراسات جدوى للشركات الخاصة؟

وبين أن إنشاء هذا المشروع وفقاً لتقرير ديوان المحاسبة كلف الدولة أكثر من 500 ألف دينار كمصاريف مباشرة ناهيك عن المصاريف غير المباشرة، ومنها توزيع عبوات مجانية بمبلغ 185 ألف دينار.

واعتبر أن إدارة معهد الأبحاث تحتضر بسبب (الشللية) والمحسوبيات والمجموعات وأن هناك تجاوزات إدارية ومالية كبيرة لدرجة أن هناك أسماكا تسرق جراء الدخول إلى محاضن الأسماك وسرقتها من دون إحالة الأمر إلى النيابة.

وقال إنه وفقاً لتقارير ديوان المحاسبة فإن هناك 525 ألف دينار خسارة لمصنع كاظمة والآن هم بصدد إنشاء شركة وإن كانت مستحقة إلا أن هناك تأخراً كبيراً في ذلك.

وأشار إلى أن المعهد قد تخلف في توطين وتسكين 195 شابا وشابة في جميع التخصصات على الرغم من المطالبات بتوظيف الشباب الكويتي.

وأكد وجود أشخاص مهتمين بالبحث العلمي ولديهم دراسات وشغف من أجل تطوير الكويت، ولكن للأسف فإن تقرير (المحاسبة) تضمن العديد من المخالفات المالية والإدارية.

ودعا الوزير الفارس إلى الإسراع بعقد اجتماعات للجنة التي شكلت لمعالجة مشاكل المعهد وبرئيسها الأستاذ الدكتور عصام العوضي من جامعة الكويت.

وأكد أن المهم هو خروج أحد العلماء الباحثين المميزين من المعهد وانتشاله من هذه المشاكل الإدارية والمالية والبحثية والعلمية ونقل هذا المعهد إلى سابق عهده بل إلى الأفضل.

وبين أن إبرازه مشاكل معهد الأبحاث هدفه الإصلاح وحل المشاكل وتقديم العلاج، متمنياً التوفيق لجميع الباحثين والباحثات في معهد الأبحاث

الطريجي: لا تنسيق مع الحكومة بشأن جلسة إقرار الميزانية العامة

أعرب النائب د. عبدالله الطريجي عن أمله في أن تعقد الجلسة الخاصة المقررة اليوم الثلاثاء لإقرار الميزانيات، نافيا من جهة أخرى وجود تنسيق حكومي مع مقدمي طلب الجلسة فيما يتعلق بإقرار الميزانيات وصدور مراسيم ضرورة بعد فض دور الانعقاد.

وقال الطريجي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة « هناك بعض النواب من اعتبروا أن الجلسة الخاصة لإقرار الميزانيات مؤامرة نيابية – حكومية وضد الشعب الكويتي».

وأضاف « إن هناك اتهاما آخر خطيرا للنواب مقدمي طلب عقد الجلسة الخاصة بالميزانيات بأنهم يصرون على فض دور الانعقاد لتهيئة الأجواء أمام الحكومة لإقرار مراسيم الضرورة في شأن إقرار الدين العام وضريبة القيمة المضافة».

ودعا النواب الذين وجهوا هذه الاتهامات إلى حضور جلسة الغد وتقديم ما لديهم من أدلة وإثباتات على صحة هذا الاتهام أمام الشعب الكويتي، والتحلي بشجاعة الاعتذار في حال ثبوت عدم وجود أي مؤامرة نيابية –حكومية أو عدم وجود أي مراسيم ضرورة تم

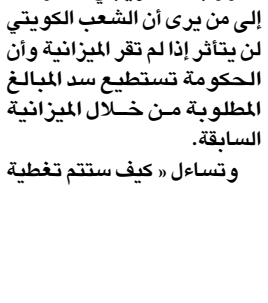

عبدالله الطريجي

التنسيق مع الحكومة لإصدارها خلال الصيف.

وأعرب الطريجي عن أمله في أن تعقد الجلسة الخاصة غداً الثلاثاء لإقرار الميزانيات، والتي شارك في تقديم طلبها موضحا أن ذلك « بسبب إصرار بعض النواب على عدم عقد الجلسات العادية رغم حضورهم الجلسات الخاصة ومنها مكافآت الصفوف الأمامية والقدس والاختبارات الورقية».

ووجه الطريجي تساؤلاته إلى من يرى أن الشعب الكويتي لن يتأثر إذا لم تقر الميزانية وأن الحكومة تستطيع سد المبالغ المطلوبة من خلال الميزانية السابقة.

وتساءل « كيف ستتم تغطية المبالغ المطلوبة للتعيينات الجديدة في بعض الجهات الحكومية إذا كان المبلغ المرصود في الميزانية السابقة 103 ملايين دينار بينما في الميزانية الجديدة فإن المبلغ المرصود 129 مليون دينار؟».

وبين أن المبلغ المرصود في الميزانية السابقة للابتعاث الداخلي في الجامعات 130 مليون دينار، في حين أن المبلغ المرصود في الميزانية الجديدة 150 مليون دينار، متسائلاً كيف ستتم تغطية المبلغ إذا لم تقر الميزانية الجديدة؟

ونوه بأن هناك موضوعا مهما يمس شريحة كبيرة من الشباب الكويتي الذين ينتظرون مساكنهم، هو البند الخاص بالتعاقدات لشراء المواد الإنشائية لدعم المواطنين في العملية الإسكانية بالمدن الجديدة بمدينتي المطلاع وجنوب عبدالله المبارك ويبلغ عدد الوحدات السكنية بهما 31548 وحدة سكنية.

وأوضح أن المبلغ المرصود لهذا البند في الميزانية السابقة 108 ملايين دينار، بينما المبلغ المرصود في الميزانية الجديدة 334 مليون دينار، متسائلاً كيف تتم تغطية هذا المبلغ إذا لم تقر الميزانية الجديدة؟

«التشريعية» وافقت على «الحقوق المدنية والاجتماعية» لغير محددي الجنسية

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

ناقشت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية خلال اجتماعها امس عددا من الاقتراحات بقوانين وأحالتها إلى اللجان المختصة.

وقال رئيس اللجنة النائب د. خالد العنزي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة ناقشت رسالة محالة من لجنة الشؤون الخارجية بشأن استطلاع رأي اللجنة التشريعية في مدى دستورية الاقتراحين بقانون في شأن حظر التعامل أو التطبيع مع إسرائيل.

وأوضح العنزي أن اللجنة والمكتب الفني بحثا هذين الاقتراحين وانتهت من إعداد رأي فني بشأنهما وأحالته إلى اللجنة الخارجية.

وأضاف أن اللجنة ناقشت 4 اقتراحات بقوانين في شأن الحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددي الجنسية، مبينا أن اللجنة وافقت على الاقتراحات وأحالتها للجنة المختصة.

وذكر إن اللجنة وافقت على 3 اقتراحات بقوانين تتعلق بالرعاية السكنية تنص على توفير وحدات سكنية بصفة مؤقتة لمستحقي الرعاية السكنية وأحالتها للجنة المختصة.

وقال إن اللجنة وافقت على اقتراح بقانون في شأن إنشاء صندوق تكافلي للمواطنين، مقدم من النائب بدر الحميدي.

وبين أن اللجنة بحثت الاقتراح بقانون في شأن إنشاء جامعة نواف الأحمد الصباح للعلوم المستقبلية من الناحية الدستورية ومن حيث الصياغة وأحالته للجنة المختصة.

وأعلن العنزي عن موافقة اللجنة على الاقتراح بقانون في شأن إنشاء مؤسسة البترول والطاقة المتجددة الكويتية وأحالته إلى اللجنة المختصة

العجمي يسأل وزراء الصحة والدفاع والمالية عن تطوير مستشفى العدان و «رشاش المدرعات المدولبة» والوظائف الإشرافية

وجه النائب مبارك العجمي 6 أسئلة إلى 4 وزراء هم كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، ووزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، ووزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير التربية د. علي المضف، ونصت الأسئلة على ما يلي:

نص السؤال إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع على ما يلي:

نمى إلى علمي رغبة وزارة الدفاع بالتعاقد المباشر مع إحدى الشركات الأجنبية لتوريد منصب آلي رشاش للمدرعات المدولبة (4x4)

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –ما الشركات المصنعة لهذا النوع من المناصب التي تمت مخاطبتها؟

2 –كم عدد الشركات التي تقدمت للتوريد؟ وهل جُربت مناصبها؟

3 ما نتائج التجارب لتلك المناصب للشركات المتقدمة لتوريد المناصب؟ وما الشركات التي استُبعدت وأسباب الاستبعاد؟

4 –هل توجد تعاقدات سابقة لوزارة الدفاع لشراء مناصب لآليات أخرى؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما المناصب التي اشتُريت؟ وكم عددها؟

5 – هل هذا النوع المطلوب توريده مستخدم لدى جهات عسكرية حكومية أخرى مثل الحرس الوطني أو وزارة الداخلية؟

6 – هل توجد ورش صيانة لدى الجيش الكويتي متخصصة في صيانة المناصب؟

7 – هل توجد تكلفة إضافية على الجيش أو نقص في القوة البشرية في حالة التعاقد على مناصب آلية جديدة؟

نص السؤال الأول إلى وزير الصحة على ما يلي: نظرا للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد وانتشار فيروس كورونا المستجد.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –كم يبلغ عدد الأسرّة الموجودة في العناية المركزة في مستشفى العدان؟

2 – ما نسبة إشغال هذه الأسرّة خلال الأسبوع؟

3 – في حال كون الأسرّة مشغولة بالعناية المركزة، ما مصير الحالات التي تحتاج عناية مركزة؟

4 – كم يبلغ عدد أجهزة التنفس الصناعي المتنقلة في المستشفى؟

5 –هل هناك لجان تفتيش من قبل الوزارة على المستشفى لضمان حُسن سير العمل؟

6 –ما الوسائل التي تعتمدها الوزارة لرصد وتقييم وتطوير الخدمات الطبية في المستشفى؟

7 – كم عدد الأجهزة التي تعمل على قياس الغازات في الدم المتوافرة في المستشفى؟

8 – متى تم آخر تحديث لأجهزة العناية المركزة في المستشفى؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

في الوقت الذي تبلغ فيه المصروفات والنفقات الرأسمالية لميزانية الكويت ضمن مشروع الموازنة المقبلة 2021 / 2022 نحو (32) مليار دينار، يتضح أن هناك (10) وزارات وجهات حكومية تستحوذ على النصيب الأكبر من هذه المصروفات بنحو (19.56) مليار دينار أي نحو (85 %) من

مبارك العجمي

مصروفات الميزانية.

وتأتي وزارة الصحة في المرتبة الثانية بمصروفات بلغت (2.69) مليون دينار، حيث بلغت تعويضات العاملين مبلغ مليار دينار، وسلع وخدمات بقيمة (770.7) مليون دينار، ومنافع اجتماعية بقيمة (608) ملايين دينار، ومصروفات وتحويلات أخرى بقيمة (3.7) ملايين دينار، فيما تستكمل وزارة الصحة منظومة مشاريعها من مستشفيات ومراكز صحية ضمن نفقاتها الرأسمالية بقيمة (222.7) مليون دينار.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما المعايير التي تستخدمها وزارة الصحة لتقييم مستوى الجودة في المراكز والمستشفيات التابعة لها؟

2 – ما تاريخ إنشاء إدارات الجودة في الوزارة؟ وما إنجازات تلك الإدارات؟

3 – هل تضع وزارة الصحة رأي المستفيد كمعيار لتطوير الخدمة؟

4 – هل قامت الوزارة بدراسات واستطلاع رأي لمعرفة مدى رضا المواطن عن خدماتها؟

5 – هل هناك لجان تفتيش من قبل الوزارة على المراكز والمستشفيات التابعة لها؟

6 – ما الوسائل التي تعتمدها الوزارة لرصد وتقييم وتطوير الخدمات الطبية حسب المرجعية الدولية؟

ونص السؤال إلى وزير المالية على ما يلي:

بالإشارة إلى القرار الوزاري رقم (53) بتاريخ 2014/10/21 بشأن وضع شروط وضوابط إضافية لشغل الوظائف الإشرافية.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –كم عدد الوظائف القيادية الشاغرة في وزارة المالية؟

2 – هل سكنت الوظائف القيادية الشاغرة؟ إذا كانت الإجابة النفي، فما الأسباب؟ وما فترة شغرهم لتلك الوظائف؟

3 –هل لدى الوزارة خطة لتسكين الوظائف الشاغرة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فهل شُكّلت لجنة لذلك؟

4 – ما صحة ما يتم تداوله عن نية الوزارة في استحداث قطاع للدين العام؟

5 – كم عدد المستشارين الوافدين في الوزارة؟

6 – هل طبق الإحلال والتكويت للمستشارين الوافدين؟ إذا كانت الإجابة النفي، فما أسباب ذلك؟

إعلان

تقدم السادة شركة / مركز السلام العربي للتجارة العامة بطلب قيد الوكالة إلى إدارة السجل التجاري الذي تعتمده الوزارة . حيث تم تسجيل الوكالة رقم 000400 /2021

شركة , S.P.G RAMASAMY NADAR & SONS CARDAMOMS

COFFEE , CHICORY , CHILLIES , PEPPER & SPICES POWDERS

الجنسية هندية

ونشاط الوكالة عبارة عن: وكيل منتجات غذائية (هيل) من انتاج الموكل.

على أن تكون المدة من :2020/11/17 إلى 2026/5/31 .